نكد: رفع التعرفة سيدفعنا نحو الإفلاس رغم أن دفتر الشروط يقرّ لنا بالإنتاج وتعديل السعر

مناقصة "مقدّمي الخدمات" تستقطب شركات خبيرة ومتخصّصة وتستبعد شركات الامتياز

هل انفجرت بين وزير الطاقة والمياه جبران باسيل وشركات الامتياز على خلفية قرارات تعتبر أنها ستدفعها نحو الافلاس وتضع حداً لعمل نحو 500 موظف؟ وهل كان ملف "مقدمي الخدمات" Services Providers هو المدخل لاختصار الامتيازات ودفعها نحو الانهيار طوعاً بعد رفع التعرفة؟

منذ نحو شهر، بدأت الامتيازات الأربعة في زحلة وجبيل وعاليه وسوق الغرب (بحمدون) تشكو خلف الكواليس من أداء الوزير باسيل، اذ تعتبر أن السياسة التي يتبعها ستفضي الى تضييق الخناق تدريجاً عليها مع اختصار ولاية استثمارها لمصلحة ثلاث شركات رست عليها مناقصة مشروع تلزيم أشغال Distribution Service Providers الذي قسّم لبنان الى 3 مناطق وليس 10، بما كان سيكفل تعزيز عنصر المنافسة إذ بقيت التعرفة على حالها.

اذاً، تبدأ قصة الشكوى من قرار مجلس الوزراء رقم 18 الصادر بتاريخ 10/ 1/ 2012 والذي قضى برفع تعرفة الامتيازات "على الا تقل عن 95 ليرة/كيلواط ساعة، مع الأخذ في الاعتبار اي عائدات قد تعتبر في حقوق الامتيازات، على ان تعتمد التعرفة من تاريخه وحتى اقرار تعرفات جديدة لبيع الطاقة للعموم من مؤسسة كهرباء لبنان". واكثر، قضى القرار بمفعول رجعي لزيادة التعرفة واحتسابه منذ تاريخ 1/ 1/ 2002 "مع الاشارة الى أن الوزارة عرضت على اصحاب الامتيازات المشاركة في مناقصة التوزيع في كهرباء لبنان وتخليهم عن الامتيازات الممنوحة في حال فوزهم في هذه المناقصة". الاّ أن شركة كهرباء زحلة التي تشير الى ان القرار يرتّب عليها نحو 60 مليار ليرة، تستغرب امراره في مجلس الوزراء، اذ تبلغت كما يقول المدير العام اسعد نكد، من الوزير باسيل انه سيرسل مدققاً مالياً ليطلع على أوضاع الشركة، "لكنه تمنع ورفع اقتراحه الى مجلس الوزراء برفع التعرفة من دون أي دراسة علمية أو موضوعية تؤكد مبرر رفعها على الامتيازات وليس على المستهلك، ولم يأخذ في الاعتبار معارضة وزارة المال لمبررات تعديل التعرفة بلا أي تدقيق، على غرار تعرفة الـ50 ليرة التي حددها مدقق الحسابات "ديلويت ان توش" في العام 2004 بطلب من الرئيس الشهيد رفيق الحريري".

ومعلوم أن تعرفة مؤسسة كهرباء لبنان لم تتغير منذ 20 عاماً، وهي موزعة على شطور، لكن اول 500 كيلواط منها مدعومة. وتالياً، تعتبر الامتيازات أن أي تغيير في التعرفة يستلزم تدقيقاً مالياً يخلص الى تحديد تعرفة جديدة علمية وموثوقة.

ويذكّر نكد بان القانون 462 نصّ صراحة على استمرار عمل شركات الامتياز الى حين انتهاء استثمارها، "الا أن قرار الوزير باسيل الذي رُفض من حكومة الرئيس سعد الحريري في 15/ 10/ 2010، مرّ في المحاولة الثانية واقرّ من حكومة الرئيس نجيب ميقاتي". ازاء ذلك، دعا نكد مجلس الوزراء ووزارات الطاقة والمال والاقتصاد في كتب وجهها التراجع عن القرار، "وطلبت التدقيق في الحسابات رغم اننا نرسل سنوياً ميزانيات الامتيازات الى وزارة الطاقة. فهل هو حكم إعدام من دون السماح لنا باستخدام حقنا في الدفاع؟".

واذا كان يحق لوزارة الطاقة استرداد الامتيازات، يفترض أن يتمّ ذلك وفق آلية واضحة. "فالقانون يجيز لوزارة الاتصالات استرداد الامتياز ولكن ليس وضع اليد عليه، علماً أنه يبقى لشركة كهرباء زحلة نحو 8 سنوات لانتهاء امتيازها. على الدولة ان تكون خصماً شريفاً لا أن تدفع بالشركة الى الافلاس لتأخذها بأبخس الاثمان؟".

مناقصة "مقدمي الخدمات" والشوائب

حين أطلقت مناقصة "مقدمي خدمات التوزيع"، تقدمت 10 شركات للمشاركة ومنها الامتيازات الأربعة التي وجدت فرصة ربما في تعويض ما ستخسره حتماً في المرحلة المقبلة. لكن خروج بعضها دفعه إلى اعتبار وزارة الطاقة مسبّباً ولكن من خلال كهرباء لبنان، باستثناء امتياز جبيل ولكن بعد التزامه الشروط في مقدمها اقامة تحالفات Joint Venture مع شركات مؤهلة ومتخصصة او تعهدات ثانوية Subcontractor. وفاز بنتيجة المناقصة 3 شركات لديها تحالفات هي: 1 - "دباس القابضة" كشريك رئيس، و Steg International كملتزم ثانوي. 2 - "خطيب وعلمي للهندسة" كشريك رئيس، Kharafi National KSC (JV)- Telev.، ent، Vattenfall، Mrad contracting (JV). 3 - "بوتيك" كشريك رئيس، و(JV)Siemens.

ويعتبر نكد أن كهرباء زحلة أرغمت على الخروج من المناقصة "لأننا لم نتعهد "التخلي" مسبقاً عن الامتياز في حال الفوز، رغم اننا اقمنا تحالفا مع شركة Caporal & Moretti وقُبلنا من مؤسسة كهرباء لبنان. وفي حال خسارتنا، ستتحول كهرباء زحلة ضمن منطقتها الى "مقدم خدمات – مقاول" لدى كهرباء لبنان وليس كما كانت مؤسسة مستقلة، وذلك لـ4 سنوات عوض 8 هي مدة استثمارها. لكن اعتراض الوزير على عدم "التخلي" المسبق عن الامتياز في كتاب الى المؤسسة دفعها الى الطلب من شريكنا الاستراتيجي الانسحاب". وهذا برأيه يشكل تدخلاً في شؤون كهرباء لبنان "لازاحة كهرباء زحلة بما دفعنا الى التقدم بشكوى لدى مجلس شورى الدولة طالبين اعادة ادخالنا لان دفتر الشروط لا يمنعنا من ذلك. ورغم قرار "وقف التنفيذ" الذي حصلنا عليه، تراجع مجلس الشورى، لكن الدعوة لا تزال قائمة".

يحق لامتياز زحلة انتاج الكهرباء، وهي كانت تفعل ذلك بين عامين 1927 تاريخ تأسيسها وبين 1969 تاريخ وقف الانتاج "لانه كان لدى كهرباء لبنان فائض كبير تحوّل اليوم الى عجز". ويعتبر نكد أنه ما دام هناك تعرفتان، واحدة لكهرباء لبنان والاخرى للمولدات "التي لم تلتزم بتسعيرة الوزير ولا من يحاسبها"، يحق له العودة الى دفتر الشروط الذي يقرّ له بانتاج الطاقة وتغيير التعرفة، مقترحاً "مشروعاً نموذجياً" يكرّس اللامركزية الكهربائية. فهل يجد الطرح طريقه نحو الدرس؟